قيادات الحراك تتهم «الانتقالي» بتعطيل انتقال السلطة

المعارضة السودانية تهدد بالتصعيد والعصيان و«العسكري» يرفض الخضوع للسلطة المدنية

طفل سوداني يلعب على حصائر مدت في الاعتصام امام مقر قيادة الاركان استعدادا لتناول الافطار امس الاول (ا.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: ازدادت هوة الخلافات بين المحتجين السودانيين والمجلس العسكري الحاكم، بعد رد المجلس على «الوثيقة الدستورية» التي طرحتها قوى اعلان الحرية والتغيير التي تقود المظاهرات.

فقد اعتبرت القوى أن رد المجلس مخيب للآمال، واتهمته بتعطيل السير في اتجاه نقل السلطة إلى المدنيين، وهددوا بالعصيان المدني ردا على ذلك.

وقال تحالف الحرية والتغيير في بيان: إن «السمات العامة لرد المجلس العسكري على وثيقة قوى إعلان الحرية والتغيير تقودنا لاتجاه إطالة أمد التفاوض لا السير في اتجاه الانتقال»، كما اتهم التحالف بعض القوى في المجلس بـ«اختطاف الثورة وتعطيلها».

وقال قيادي من التحالف في مؤتمر صحافي: من المحزن والمضحك أن المجلس العسكري تطرق لموضوع الشريعة الإسلامية، هذه الوثيقة لا علاقة لها بالدستور.

وأكد القيادي بقوى الحرية والتغيير خالد يوسف، خلال مؤتمر صحافي عقد باتحاد المصارف في العاصمة الخرطوم، إن «رد المجلس العسكري عبر مؤتمر صحافي لا يمت للتفاوض بصلة، وفيه خلط ومواصلة للتسويف والمماطلة».

ومضى قائلا «نحن مستعدون للتصعيد، بما في ذلك تنفيذ عصيان مدني، وإضراب عام»، لافتا إلى أن الترتيب لذلك يجري «لأن الثورة لم تحقق أهدافها بعد».

بدوره، اعتبر مدني عباس، عضو الوفد المفاوض لقوى التغيير، حديث المجلس العسكري عن الشريعة الإسلامية واللغة لا علاقة له ببنود الوثيقة، وأن طرح الأمر هو من قبيل «المزايدة السياسية» ولا علاقة له بالحوار الجاد.

وتابع مدني «نحن في قوى التغيير نتحدث عن هياكل الحكم»، معتبرا رد المجلس العسكري «يدل على عقلية النظام السابق في المماطلة».

وقال إن قوى الحرية والتغيير ليست لديها رغبة في مواصلة تفاوض يتم عبر المؤتمرات الصحافية، وإنهم مستعدون للتصعيد اللازم.

واعتبر التحالف أن «بعض الاتجاهات التي يسير فيها المجلس العسكري تسعى لاختطاف الثورة والتحكم في محصلتها».

وأكد أن «خيار شعبنا هو مقاومة سلمية شاملة حتى تحقيق مطالب الثورة كاملة دون نقصان».

وكان المجلس العسكري الانتقالي، أعلن أمس، أن الشريعة الإسلامية يجب أن تبقى مصدر التشريع، آخذا على قوى إعلان الحرية والتغيير إغفالها مصادر التشريع في الاقتراحات التي قدمتها بشأن المرحلة الانتقالية المقترحة.

وقال المتحدث باسم المجلس العسكري الفريق الركن شمس الدين كباشي خلال مؤتمر صحافي: إن «الوثيقة الدستورية لقوى إعلان الحرية والتغيير أغفلت مصادر التشريع ويرى المجلس أن تكون الشريعة الإسلامية والأعراف مصدرا له».

ولفت المتحدث إلى أنه في الوثيقة التي قدمها قادة التظاهرات «هناك كثير من نقاط الالتقاء بينما توجد نقاط تحتاج الى استكمال».

لكنه اعلن رفض مقترح لجنة الوساطة القاضي بتشكيل مجلس للأمن والدفاع، باعتبار أن المجلس موجود بالفعل، وكل دولة لديها مجلس للأمن تحت مسميات مختلفة.

وشدد المجلس العسكري على رفضه أن يخضع الجيش والأمن للمجلس السيادي المدني المقترح من قوى الحرية والتغيير، خاصة فيما يتعلق بإعلان الحروب ومشاركة الجيوش في الحروب الخارجية.

وأكد أن المجلس العسكري، سيلجأ إلى إجراء انتخابات مبكرة خلال 6 أشهر، إذا وصل التفاوض مع قوى إعلان الحرية والتغيير إلى طريق مسدود، واعتبره خيارا مطروحا للنقاش.

وأضاف أن الوثيقة «تجاهلت كذلك اللغة العربية كلغة رسمية للدولة»، وحددت «الفترة الانتقالية باربع سنوات على أن تبدأ من دخول الدستور الانتقالي حيز التنفيذ» في حين اقترح المجلس العسكري أن تكون المدة الانتقالية سنتين.

وقال كباشي «نحن نثق في قوى إعلان الحرية والتغيير ونثق أننا في جلسة تفاوض واحدة، سنصل إلى ترتيبات انتقالية». وأشار المتحدث العسكري الى أن وثيقة الحرية والتغيير، أشارت إلى ضرورة العودة إلى نظام الأقاليم السابق، وإلغاء الولايات الحالية الـ(18). كما أكد أن محاولة إزالة المتاريس وفض الاعتصام لم تكن من جانب الجيش السوداني، وتقوم به قوة ثالثة.كما أكد أن مدير الامن والمخابرات السابق، صلاح قوش، قيد الإقامة الجبرية، وبالإمكان إحالته إلى سجن كوبر المركزي في أي وقت.

وأضاف، «نعمل على تفكيك وتصفية الأمن الشعبي (كتائب مسلحة تتبع النظام السابق) وحصر السلاح في أيدي القوات النظامية الأخرى».

استقالة الحكومة الأردنية تمهيداً لتعديل وزاري مرتقب

عواصم ـ وكالات: قدم وزراء الحكومة الاردنية امس استقالاتهم الى رئيس الوزراء عمر الرزاز تمهيدا لتعديل حكومي مرتقب، حسبما أفاد مصدر رسمي اردني.

وذكرت وكالة الانباء الرسمية ان «رئيس الوزراء طلب امس، من فريقه الوزاري تقديم استقالاتهم تمهيدا لاجراء تعديل وزاري على حكومته في الايام المقبلة».

ونقلت الوكالة عن الرزاز تأكيده أن «التعديل يأتي استحقاقا لمتطلبات المرحلة المقبلة، التي تتطلب بذل المزيد من الجهود بما يسهم في تجاوز التحديات، وإنجاز أولويات الحكومة وخططها».

وتقدم الرزاز بالشكر إلى جميع الوزراء على جهودهم المبذولة خلال المرحلة الماضية.

والتعديل هو الثالث على حكومة الرزاز التي تشكلت في 14 يونيو الماضي، حيث جرى التعديل الاول في 11 اكتوبر وشمل 10 وزراء وتضمن دمج 6 وزارات.

وكان التعديل الثاني في 22 يناير الماضي وشمل أربع حقائب بينها السياحة والتربية بعد استقالة الوزيرين المعنيين.

وقد شكل الرزاز حكومته عقب استقالة هاني الملقي اثر احتجاجات شعبية، بسبب تعديل قانون ضريبة الدخل الذي زاد من مساهمات الافراد والشركات.

من جانبه، رجح النائب صالح العرموطي عضو كتلة «الإصلاح» الاسلامية النيابية ان «يتجاوز التعديل الوزاري عشرة وزراء».

وقال العرموطي لوكالة فرانس برس إن «استحقاقات المرحلة تتطلب وجود حكومة قوية تضم شخصيات ورموزا وطنية لها قواعد شعبية وحضور على الساحة وأحزاب ونقابات مهنية، هذا أمر مهم جدا». وأضاف إن «الأردن يتعرض لضغوطات سياسية واقتصادية ومالية من أجل تمرير المشروع الصهيوني في المنطقة».

وأوضح أن «صفقة القرن تهدف الى نزع سيادة ولاية الأردن عن المقدسات في القدس والإبقاء على احتلال فلسطين وإعطاء الفلسطينيين حكما ذاتيا بسيطا لا يرقى الى دولة». وعبر عن اعتقاده بأن «هذا سيؤثر على الجغرافيا والحدود والمنطقة».

وتابع إن «هناك كلاما حتى بأنهم سيسعون للضغط على الأردن من اجل توطين اللاجئين»، مشيرا الى ان «هذا مؤشر خطير يدل على ان الأردن مستهدف». وختم أن «كل هذا يدعونا الى تشكيل حكومة قوية».

وتعترف إسرائيل التي وقعت معاهدة سلام مع الأردن في 1994، بإشراف المملكة الأردنية على المقدسات الإسلامية في المدينة.

وقال العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني في 20 مارس ان القدس «خط أحمر» و«من واجبنا ان نحمي المقدسات الإسلامية والمسيحية» فيها. وفيما يتعلق بالحديث عن الوطن البديل، قال الملك «أي حدا بحكي عن وطن بديل الجواب (كلا)».

ومنذ صيف العام 2008 ظهرت سيناريوهات أثارت قلق الأردن وفي مقدمتها إمكان ضم جزء من اراضي الضفة الغربية الى المملكة.

واشنطن ترفع العقوبات عن مدير الاستخبارات السابق بعد انشقاقه عن مادورو

ڤنزويلا تلاحق نواب المعارضة جنائياً

عواصم ـ وكالات: قررت السلطات الڤنزويلية ملاحقة سبعة من نواب المعارضة لدعمهم خوان غوايدو في دعوته إلى التمرد على نيكولاس مادورو الذي انشق عنه مدير الاستخبارات السابق كريستوفر فيغيرا فرفعت واشنطن العقوبات المفروضة عليه إثر ذلك، وجرى إطلاق «الملاحقات الجنائية» ضد النواب المعارضين السبعة على مرحلتين. وأمرت المحكمة العليا التي تعتبرها المعارضة منحازة للسلطات، أولا بملاحقة ستة منهم بتهم عدة بينها «الخيانة العظمى» و«التآمر». وبعد ذلك سلمت ملفاتهم إلى النيابة العامة للتحقيق، ثم إلى الجمعية التأسيسية لدراسة رفع الحصانة عنهم.

وصدر أول رد فعل عن غوايدو رئيس الجمعية الوطنية التي يترأسها وتهيمن عليها المعارضة، وقال إن «الرد الوحيد على هذا النظام هو مواصلة العمل. لم يعد يحكم لأنه لم يعد يملك زمام القيادة».

ومساء امس الاول، قررت الجمعية التأسيسية التي لا تضم سوى موالين لمادورو، رفع الحصانة عن النواب الستة هنري راموس ألوب ولويس فلوريدو وماريانيلا ماغالانيس وسيمون كالتساديا وأميريغو دي غراتسيا وريشار بلانكو، وأضيف بعد ذلك اسم ادغار زامبرانو الذي كانت المحكمة العليا قد قررت بدء ملاحقات ضده الأسبوع الماضي. وصرح رئيس الجمعية التأسيسية ديوسدادو مابيو «ليتحمل كل شخص مسؤولياته. تحملنا مسؤولياتنا عبر فتح الطريق للملاحقات ضد الذين شاركوا بفاعلية» في التمرد الفاشل.

وفي سياق متصل، أعلن نائب الرئيس الأميركي مايك بنس أن الولايات المتحدة رفعت امس الاول، العقوبات التي فرضتها على رئيس الاستخبارات الڤنزويلية «سيبين» الجنرال مانويل كريستوفر فيغيرا «الذي انشق الأسبوع الماضي» عن مادورو وأعلن تأييده لزعيم المعارضة خوان غوايدو. وهذا أول تأكيد من مصدر رسمي لانشقاق فيغيرا، الذي أقاله مادورو بعدما دعم الأسبوع الماضي الانتفاضة العسكرية الفاشلة التي دعا إليها غوايدو.

وقال بنس أمام المؤتمر السنوي للأميركيتين في مقر وزارة الخارجية في واشنطن: «آمل أن تشجع الخطوات التي تتخذها بلادنا اليوم أشخاصا آخرين على أن يحذوا حذو الجنرال كريستوفر فيغيرا».
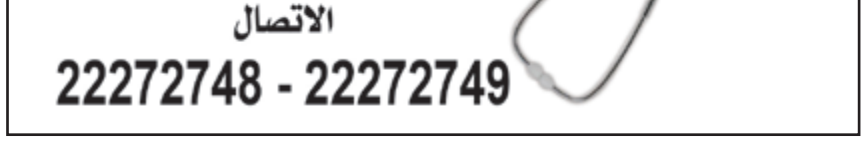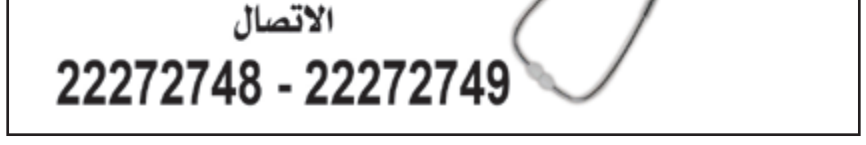
دليل الأطباء